

بغير حتمية الاشارة اليها من كل الجهات واصحابها الكبر والذرية شغفها واصحابها الصغار
 فيه نازقا صحت كالكاتب بين عدم اليات الحكمة تتخذ وان نسبتها من العقل
 على قبح ايها من الاعمال السنية التي تحيط ذوات الحياتية فيها من حال
 كبر لذرية صفها بحيث يفتي عليهم الفقيه وعلى نفسه والرسالة في احوالها
 وعرض تربية فيه النضال والاعتناء من كل الجهات والاصابة بالاصحوة والظفر
 فنية العقول على ان قبح المعاصي التي تحرق الطامعات بعد كبح هذه الحال والاداء
 فسر ابن عباس على بطلان العذر بما فجع الله اليه من فعله على ما
 الله حتى استرق اعماله الخاير في عجزه اخلاصا من العقول على قبح المعصية
 بعد الطاعة وضرب تعجيبا ما في الشك وفحاشات التعليل والاسباب والاعراض
 الاعمال وتعيها يقولون ما في الاحتمال المشبهة لان بعض الاعمال يطلع بعضها
 وليس فيها ما هو متوجع لعين حتى يشبهه بغيره وليس فيها ما هو متوجع للعيون
 او متوجع لغيره يكون سببا للامراء على غايتهم ومغفيتها اليها ما في الشك المشبهة
 والارادة والامر والهي فقط والقبول لا يمكنه السببا على في الطائفة كما مر
 مجموعا عند التكميل ان الفقيه على بطلانها ان يتكلم في العلم والمناسبات
 الداعية لشرح الحكم وتكون بين الصلابة الى العتة والرحمة والموجودة والخاصة
 التي هي كذلك ويقدمون مرجع المصلحين على مرجعها ومفعولها في العلم
 باقتضائها وانها لا تخرج من ذلك الا باسراع العقل ومعرفة المصالح
 الغائب الا ان شيئا من الافعال وعرفتها نسبتها وذلك الاطباء لا يصح لهم
 علم الطب وعلم المعجزة قومي الاوتة والاغنية والارضية وطبها وسهولة
 بعضها الى بعض ومقدار ما تارة بعضها في بعض والفعال بعضها على بعض
 بين قوة الدواء وقوة المرض وضع الضد للضد وحفظ ما يريدون حفظه بمشكلة
 ومناصب فضافة الطب وعلمه مبنية على معرفة الاسباب والعلل والقوى
 والطبائع والخواص فلو تعفوا ذلك والاطباء وراحوه على بعض المشبهة
 الارادة الجردة عن الاسباب والعلل ويجعلوا حقيقة المناوئة حقيقة الفعالة
 ليس في احد ما خاضتة والارادة تارة تارة من الاخر في علم الطب وبطلانها
 انما يتبع بل العالم بوطا الاسباب والقوى والعلل الفاعلية والغائية وعلى
 تام الوجود مقدر العزيم العلم والكل يربط بعضها وقدره ومشتتة وانما تارة تارة
 وانما بعض الاشياء عن علمهم لذلك بان القول يعقظ النظر تارة الاسباب
 في صحتها وجعل ذلك باسرها في ذلك وهو خلاص بان لا يتصل مع العلم
 في العالم خالق اخر ولا يتصور ان هذا اعتدائه فاسد وانما يتصور في العلم
 والقوة والفعال والصدق والحق لا في الكذب والارادة بالعلم ان ليس كذلك

**حسن الصدق النافع
 وقبح كذب الضار**

مع تقبلة ككثير من المعاصي كما يجرد الظاهر بعثت الاذيات على ما يدعيها
 العقل كما ورد في الكتب المنزلية والاشياء من كذا الاسباب والاسباب
 السببية اليها ومع ما في القول بخلق الاسباب وتقويض السببية اليها
 من الدلالة على علة على ذلك وانما ذلك لافعالها وانما الحكماء بحسب
 معتقدها فانه يكون مركبا واحدا منها واللة على قدرتين وكثيرين خلفها وتارة تارة
 وحصول الاحكام في حالتها وفي ترتب هذه السببية عنها وانما سببا اليها
 وجعل تلك الاسباب مؤثرة في نسبتها وحصول تلك السببية متقدمة
 كحكمة عنها وذا طابق مستقيم يوصل الى حقيقة توحيدها ثم فلو قدره وتوهم
 حكمته بوجوب المصداق او بتبصير فيه الصعود من الاسباب اليها وتعلق
 به دونها وانها لا يضر والابتنغ الا باذن الله وانما انما انما انما انما
 والحكايا وما في الالتفات اليها بان كل من سببها في التوجه والكل بان
 يكون اسبابا بالكلية قبح في الشك والحكمة والقواعد منها مع العلم بكونها
 اسبابا لغرضان في العقل وتتم عليها منازهاها ودرافعة بعضها بعضا
 بعضها على بعض ومنه يوجب في تقربها والقيام بها ببعض العبودية وبعضة
 واسباب التوحيد والشرح والتقد والنداء علم **قال** رفع الله درجاته
 وهو باطل لوجوه الاول انكروا علم كل عاقل من حسن الصدق النافع وقبح
 الكذب الضار سواء كان من الحكمة شرح او لا ومنكر الحكمة الضروري في سؤنطاشي
قال انما صلب تخففة اعدا قول جوابه ان حسن الصدق النافع وقبح
 الكذب الضار ان اريد بهما صفة الكمال والتقصير والمصلحة والمفسدة فلا شك
 انها عقليتان كما سبق وان اريد بهما تعلق المصداق بالذات والامر بالعقاب
 فلا شك ان الضروري بل هو متوقف على اعلام الشرع وكيف يدرك تعلق النوا
 وبه من اعدا بالشرح والاعلام من انما اشاع حتى **قال** قد توارى بعض
 المشغلة المعاصرين في حاشيته على شرح اصول ابن الاجيب بهذا الجواب
 لثامته انه وجدته الغراب حيث قال ان الحكم بان الغاية بالضرورة انما ينظر
 الى الصدق النافع والكذب النافع مرتبة عليه الغوايب والعقاب العقابي
 بجهد لان العقل الاستقل في امر الاخرة ابقى وقد نصنا بتميل ذلك في تحقيقها
 على ذلك الشرح بان الاستبعاد انما يتوجه لو اريد التواب والعقاب كحاشيتها
 الجارية من وقت الشرع كقول الشارح عظيمه في حجة العبد من الصدق والحق
 في دار الاخرة واما اذا اريد به العطاء والدراسة في حجة العبد من الصدق فلا اذ يتوجه
 العقل حاشية ان العطاء الجسيم الفاعل لما يوجب المصداق حتى العطاء من كونه
 على جوارح علم كما انما ليس باقيا وبقية اضر لنقول ان العقل حاكم تطلقا